

تقول علي بن ابي حمزة انه اشهد زوجة ثيبا بانه قال كان من المهر وثقات والنفقة اعني كسوتها
عليه القول لها قبل بالفرق بينهم وبين ما اذا كان المهر فاما حيث يكون القول قول الزوج
فلما ان في القام اقتصا على جعل الفلوك واختلافه صفت والقول قول الملك لا يرد
بجهد التملك خلاف البراءة فان يدعي سقوط المهر والمراة تنكح اليك واسه اعلم **وسئل**
عن رجل تزوجت ان تخلق بالطلاق فلا يمانها على ان لا يطا واحدة فوطيها فوطيها فوطيها
الطلاق وقع الطلاق عليها جميعا وحزنها حرمه من كل طلاق **وسئل** عن رجل قالته لزوجته
واذا اضاف الطلاق الى شرط وقع غيبا بشرط واسه اعلم **وسئل** عن رجل قالته لزوجته
ابرايك عن حاصل مهري وقد حررتك وعينه وبرائة عن نفقة المهر وجعل الولد ما شئت
علي الرجل وكان الطلاق بصحة المهر فليس يبري الطلاق بغيره **وسئل** عن رجل قالته لزوجته
بعد الاشهاد ونقض الطلاق **اجاب** اذا ثبت ابراء من المهر وشفقة العدة وما شئت
علي الرجل فلا يبري صحيح والطلاق وقع ولا يبري قول الزوج وتعليقها وليس لها على الزوج ما شئت
لقول علي بن ابي حمزة انه وسقط الطلح والمراة كالحق لكل واحد من الزوجين على الاخرهما بشرط الوفاق **اجاب**
بالتكاح ولقولهم ايضا نفقة العدة ثم بعد ولو شرط البراءة فلا سقطت واسه اعلم **وسئل**
عن رجل تشاجر مع زوجته ثم ان الزوج طلقها من زوجها ثم ان الرجل قال لا
فأنت طالق فابراة الزوجية فطلعتا وادعت بصحة براءتها ثم بعد الطلقة احكم طلقها
غير الاولى فصار ثلثا فابراة الرجوع على امره **اجاب** اذا ثبت تطليقة ما سبقها
البراءة ثم طلقها تطليقتين صحح لفظه عند من عرفت عليه حجة تطليقة ولا تخله الا بعد رجوعه
لقول علي بن ابي حمزة انه والصريح بحق الصريح والماين يعي والصريح بالماين
وسئل عن امرأة طلقها زوجها فابراة من المهر الا مصرف العدة ما ابرائة من غيرها
المسجد بيرة لئلا يكون عليهم عاوت قبل الرجوع ان يوطع مصرفا ويسمها ثم بشرها
يجب على الزوج المدرك للنفقة والسكنى في محل الذي وجبت فيه النفقة ورجوعه
قاطعا وما نفا للنفقة شرعا لقول علي بن ابي حمزة انه وعلى الحدة ان تحده المنزل
بضاق البها بالسكنى حال وقوع النفقة ولقولهم النفقة واجبة على الزوج ولو جرت
فلا نفقة له حتى تقوم فاذا عادت فقد وصرت الا حنا من التسليم فصح واسه اعلم **وسئل**
عن رجل خلع عياله على براءة ونقض نفقة ولدها منه عنة سنابى ثم ان الرجوع استعمل
وتحصل الولد بعض معلوم فطلبت ام الولد من ولا القاضى ان يعرض لها مصرفا
فبها ياذن بعد ان وقع الخلع على البراءة والتخل منها واصل لها الرجوع ام لا **اجاب**
والمباراة على مني فليس لاحد من الزوجين الرجوع فيما وقع الا ان الام اذا كانت فدية والولد
وهو غنى يعرض القاضى للنفقة الام في حال الولد وان كان صغيرا لولا ان كان صغيرا لولا
والمباراة كالحق لكل واحد من الزوجين على الاخرهما بشرط التكاح وغيرة محاق
علي بن ابي حمزة انه وعلى الرجل ان ينفق على ابنة وجراد او غيرها اذا كان لواقعا
والاسكان **اجاب** في العتاق البراءة في اثنا القول لاجماع قال واذا مات المشتري وفاه قور

سئل
طلاق

طلاق

طلاق

طلاق

خلع

تقول علي بن ابي حمزة انه اشهد زوجة ثيبا بانه قال كان من المهر وثقات والنفقة اعني كسوتها
عليه القول لها قبل بالفرق بينهم وبين ما اذا كان المهر فاما حيث يكون القول قول الزوج
فلما ان في القام اقتصا على جعل الفلوك واختلافه صفت والقول قول الملك لا يرد
بجهد التملك خلاف البراءة فان يدعي سقوط المهر والمراة تنكح اليك واسه اعلم **وسئل**
عن رجل تزوجت ان تخلق بالطلاق فلا يمانها على ان لا يطا واحدة فوطيها فوطيها
الطلاق وقع الطلاق عليها جميعا وحزنها حرمه من كل طلاق **وسئل** عن رجل قالته لزوجته
واذا اضاف الطلاق الى شرط وقع غيبا بشرط واسه اعلم **وسئل** عن رجل قالته لزوجته
ابرايك عن حاصل مهري وقد حررتك وعينه وبرائة عن نفقة المهر وجعل الولد ما شئت
علي الرجل وكان الطلاق بصحة المهر فليس يبري الطلاق بغيره **وسئل** عن رجل قالته لزوجته
بعد الاشهاد ونقض الطلاق **اجاب** اذا ثبت ابراء من المهر وشفقة العدة وما شئت
علي الرجل فلا يبري صحيح والطلاق وقع ولا يبري قول الزوج وتعليقها وليس لها على الزوج ما شئت
لقول علي بن ابي حمزة انه وسقط الطلح والمراة كالحق لكل واحد من الزوجين على الاخرهما بشرط الوفاق **اجاب**
بالتكاح ولقولهم ايضا نفقة العدة ثم بعد ولو شرط البراءة فلا سقطت واسه اعلم **وسئل**
عن رجل تشاجر مع زوجته ثم ان الزوج طلقها من زوجها ثم ان الرجل قال لا
فأنت طالق فابراة الزوجية فطلعتا وادعت بصحة براءتها ثم بعد الطلقة احكم طلقها
غير الاولى فصار ثلثا فابراة الرجوع على امره **اجاب** اذا ثبت تطليقة ما سبقها
البراءة ثم طلقها تطليقتين صحح لفظه عند من عرفت عليه حجة تطليقة ولا تخله الا بعد رجوعه
لقول علي بن ابي حمزة انه والصريح بحق الصريح والماين يعي والصريح بالماين
وسئل عن امرأة طلقها زوجها فابراة من المهر الا مصرف العدة ما ابرائة من غيرها
المسجد بيرة لئلا يكون عليهم عاوت قبل الرجوع ان يوطع مصرفا ويسمها ثم بشرها
يجب على الزوج المدرك للنفقة والسكنى في محل الذي وجبت فيه النفقة ورجوعه
قاطعا وما نفا للنفقة شرعا لقول علي بن ابي حمزة انه وعلى الحدة ان تحده المنزل
بضاق البها بالسكنى حال وقوع النفقة ولقولهم النفقة واجبة على الزوج ولو جرت
فلا نفقة له حتى تقوم فاذا عادت فقد وصرت الا حنا من التسليم فصح واسه اعلم **وسئل**
عن رجل خلع عياله على براءة ونقض نفقة ولدها منه عنة سنابى ثم ان الرجوع استعمل
وتحصل الولد بعض معلوم فطلبت ام الولد من ولا القاضى ان يعرض لها مصرفا
فبها ياذن بعد ان وقع الخلع على البراءة والتخل منها واصل لها الرجوع ام لا **اجاب**
والمباراة على مني فليس لاحد من الزوجين الرجوع فيما وقع الا ان الام اذا كانت فدية والولد
وهو غنى يعرض القاضى للنفقة الام في حال الولد وان كان صغيرا لولا ان كان صغيرا لولا
والمباراة كالحق لكل واحد من الزوجين على الاخرهما بشرط التكاح وغيرة محاق
علي بن ابي حمزة انه وعلى الرجل ان ينفق على ابنة وجراد او غيرها اذا كان لواقعا
والاسكان **اجاب** في العتاق البراءة في اثنا القول لاجماع قال واذا مات المشتري وفاه قور

سئل
طلاق

سئل
طلاق

سئل
طلاق

سئل
طلاق

سئل
طلاق

سئل
طلاق